يكون للمفهوم مفهوم واما جزئي وهو ما يمنع نفس تصور مفهومه في كل
اي وقوع الشركة بين كثيرين كزيد فان مفهومه الذات مع التعين والجميع
من حيث انه متصور يمنع الشركة كما يمنع تصور العنقية من حيث تطبيقها
على الموجود الخارجي بخلاف الذات فانه عين حقيقة النوع كما عرفت
فان قلت الجزئي لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة كزيد وعمرو و
غيرهما وكل ما كان كذلك فهو كلي فالجزئي كلي هذا خلف قلت المراد
من الجزئي ان كان ما صدق لفظ الجزئي عليه من نحو زيد فلا نسلم الصغرى
وان كان لفظ الجزئي فلا نسلم الخلف في النتيجة اذ اللفظ المذكور كلي
اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى
الانسان والفرس ان اريد بهما ماهيتهما النوعية فجزئيان اضافيان
وان اريد بهما ماهية افراد هما اعني الحصص فجزئيان حقيقيان واعلم
ان الذاتي يطلق بالاشتراك على معنيين ما يكون داخلا وما لا يكون
خارجا فالنوع على الاول ليس بذاتي لانه تمام حقيقة الجزئيات وعلى
الثاني ذاتي وظاهر تعريف المصنف للنوع بالاول ويمكن حمله على الثاني
بالتاويل بان يراد بالداخل غير الخارج فان حمل على الظاهر يراد

حينئذ ما شرع في التقسيم المعنى الثاني ولذا اعاد مظهرا ولم يكتف بالمضمر
وان امكن حمل المضمر على الاستخدام لكن الغالب في المظهر ارادة المعنى الاول
واما حديث اعادة الشيء معرفة فاصل يعدل عنه كثيرا للقراين وان حمل على
التاويل المذكور فالذاتي في مشرع التقسيم جار على اصل اعادة الشيء معرفة
واما عرضي وهو الذي يخالفه اي لا يدخل في حقيقة جزئياته باحد المعنيين اي بان
لا يكون جزءا او بان يكون خارجا كالضاحك بالنسبة الى الانسان فانه خارج لان
القاعدة ان نوعا ما اذا كان له خواص مترتبة كالناطق والمتعجب والضاحك
فاقدمها يعتبر ذاتيا لان الذاتي اقدم فان قلت حقيقة النوع عين الذات فكيف
يكون ذاتيا قلت جوابه المشهور ان اطلاق الذاتي اصطلاحي لا لغوي فلا يقتضي
المغايرة بين المنسوب اليه واقول الذات كما يطلق على الحقيقة يطلق على ما
صدق عليه الحقيقة فربما يراد بالذات هٰهنا المعنى الثاني فيمكن نسبة نفس
الحقيقة الى ما صدق عليه كما يمكن نسبة جزئها اليه والذاتي قد سبق بيان ما
المراد منه وهو اقسام ثلثة لانه اما مقول في جواب ما هو او في جواب اي
شيء هو وهو الفصل والمقول في جواب ما هو اما بحسب الشركة فقط وهو
الجنس او بحسب الشركة والخصوصية معا وهو النوع لذاتي الاما مقول في

Copyright © King Saud University